أثر قرينة التخصيص في التحليل النحوي عند ابن جنّي

الأستاذ الدكتور

عادل نذير بيري الحسَّانيّ

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء

adil1972@yahoo.com

الباحث

صالح موجد خلخال

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء

salihmoojid990@gmail.com

الملخص

وقفت هذه الدراسة على أثر قرينة التخصيص – وهي قرينة معنوية- إستعان بها ابن جنّي في بيان الوظائف النحوية للمفردات المكوّنة للتركيب موضع التحليل، إذ اتّخذ من القرآن الكريم والشعر القديم، وشعر معاصريه ـ أحياناً ـ ميداناً لتحليلاته النحوية، إذ كان جوهر هدفه من ولوج تلك النصوص إنما هو تحليل بناء تراكيبها تحليلاً يكشف عن أجزائها ويوضح ترابط عناصرها.

ومن القرائن التي إندرجت تحت قرينة التخصيص: التعدية، والغائية، والظرفية، والتوكيد والتحديد، والملابسة للهيئات، والإخراج.

الكلمات المفتاحية: القرينة، التخصيص، التركيب، التحليل النحوي، الوظيفة النحوية.

The Impact of the Context of Specification in Ibn Jinni's Grammatical Analysis

Researcher

Saleh Mujd Khalkhal

College of Education for Human Sciences - Karbala University

Prof. Dr.

Adel Nathir Berry Al-Hassani

College of Education for Human Sciences - Karbala University

Abstract

This study investigates the impact of the context of specification that Ibn Jinni used to explain the grammatical functions of the vocabulary items as constituents of the composition being analyzed. Ibn Jinni analyzed the Holy Quran, the classic poetry, and the contemporary poetry as samples for his grammatical analysis. His main goal was to analyze the structure of those texts in order to identify their constituents and to clarify the interrelationship of their elements. Among the presumptions that can be underlined by the context of specification were transitivity, finality, circumstantiality, emphasis, limitation, and exclusion.

Keywords: context, specification, structure, grammatical analysis, grammatical function.

المُقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة على خير الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

ترتبط عناصر بناء الجملة العربية بعلاقات معنوية عدّة، كالعلاقة بين الفعل والفاعل، والفعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، وما سواها، تقوم بدور مهم في بيان المعنى النحوي للتركيب.

وقد إستعان النحويون بمجموعة من القرائن للإهتداء إلى الوظيفة النحوية للمفردة المحلَّلة؛ لتكون لهم عونًا في الوصول إلى تحليل نحوي سليم، ومن ثمَّ تقرير أحكامهم النحوية وضبط العلاقات بين أجزاء التركيب.

وقد أدرك ابن جنّي أهمية هذه القرائن، إذ إتخذ منها وسيلة للكشف عن تلك العلاقات، ومن بين القرائن المعنوية التي وظّفها ابن جنّي في تحليله الإعرابيّ، قرينة التخصيص، التي تجلّت في كل من التعدية، والغائية، والظرفية، والتوكيد والتحديد، والملابسة للهيئات، والإخراج.

مِهاد البحث

قرينة التخصيص من القرائن التركيبية الواسعة في الجملة العربية، وهي قيد على علاقة الإسناد؛ لأنَّ علاقة الإسناد «قد تحتاج بعد ذلك إلى معانٍ إضافية تضيفها إلى المعنى الأساس، فتستعمل كلمات يُسمّيها النحاة الفضلات؛ لأنَّها فضلة على المعنى الأوَّل، وإن حُذفت بقي للجملة معنًى مستقلاً أيضًا»[١].

وهذه الفضلات هي ما يُجمع تحت باب المفاعيل، وهي المفعولات الخمسة، والحال والمستثنى والتمييز[٢].

ومن القرائن التي تندرج تحت قرينة التخصيص: التعدية، والغائية، والظرفية، والتوكيد والتحديد، والملابسة للهيئات، والإخراج[٣].

أولًا: التَّعدية:

وبابها النحوي المفعول به، وهي علاقة تربط بين الفعل المتعدي والمفعول به «والأصل الدلالي لهذه العلاقة أنَّ الفعل المتعدي يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه، أمَّا الفعل اللازم فلا يفتقر إلى ذلك»[٤].

وقد تناول ابن جني هذه القرينة في مواطن كثيرة، وبيّن أثرها في التركيب، ومن ذلك حديثه عن الفعل المتعدي إلى المفعول به، إذ قال: «وكذلك القول على المفعول إنَّه إنَّما يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة»[٥]، وقال في المحتسب: «إنَّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل»[٦].

ومن صور التخصيص بالتعدية ما نجده عنده في سياق تحليله لقوله تعالى:﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، إذ قال: «تقديره – والله أعلم– لا تلقوا أيديكم»[٧].

ويُفهم من هذا النَّصّ أنَّ معالجة ابن جنّي لهذا التركيب جاءت من وحي قرينة التعدية، إذ خرَّج الباء الداخلة على العنصر (أيديكم) على انَّها زائدة، ومن ثمَّ فإنَّ إسناد الحدث إلى المسند إليه مختص

بوقوعه على (أيديكم)، أي أنَّ وقوع الحدث على (الأيدي) كان قيدًا في إسناد الحدث إلى مَنْ أُسند إليه.

والراجح أنَّ الباء المقترنة بـ(أيديكم) أصلية، وليست زائدة، إذ المفعول محذوف، والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، والباء سببية، والمعنى: لا ترموا أنفسكم بأيديكم، فيكون مآل صنيعكم التهلكة.

وبيّن ابن جنّي أنَّ بعض الأفعال يتعدّى إلى مفعول بنفسه دون الحاجة إلى حرف الجر مرة، ويحتاج حرف الجر ليتعدى به مرةً أخرى، جاء في سرّ صناعة الإعراب: «أمَّا قولهم: سميته زيدًا وبزيدٍ، وكنيته أبا عبد الله، وبأبي عبد الله، فليست الباء فيه زائدة، وإنَّما أوصلوا بها الفعل تارة إلى المفعول به، وأوصلوه تارة أخرى بنفسه، كما قالوا: جئتهُ وجئت إليه»[٨].

ومن ملامح التخصيص بالتعدية ما أورده ابن جنّي في مبحث (ظنَّ) وأخواتها التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، إذ وضّح أنَّ فعل الظنّ يتعدّى إلى مفعولين، ولا يمكن أن يقتصر على أحدهما دون الآخر؛ لأنَّ معنى الكلام قد يتوقف عليهما، جاء في اللُّمع: «أفعال الشَّكّ واليقين ما كان داخلًا على المبتدأ وخبره، فكما لا بُدَّ للمبتدأ من خبره فكذلك لا بُدَّ للمفعول الأوَّل من الثاني...تقول: ظننت زيدًا قائمًا، وحسبت محمدًا جالسًا، وخلت أباك كريمًا»[٩].

ونفهم من كلام ابن جنّي أنَّ قولنا: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، بنية إسنادية جديدة، وكلّ من المفعولين له دور دلالي في هذه البنية الإسنادية الجديدة، وإنَّ المعنى لا يكتمل بذكر المفعول الأوَّل أو الثاني؛ إذ بمجموعهما تتحصَّل الفائدة للمخاطب.

يقول ابن يعيش: «ألا ترى أنَّك إذا قلت: ظننتُ زيدًا قائمًا فالشّكّ إنَّما أُسند إليه الخبر، فلمَّا كانت الفائدة مرتبطة بهما جميعًا لم يجز إلَّا أن تذكرهما معًا، فلو قلت: ظننتُ زيدًا وسكتَ، أو ظننتُ قائمًا لم يجز كما جاز في أعطيتكَ»[١٠].

ويبدو لي أنَّ الأمر في هذه المسألة مركون إلى وجود قرينة كاشفة عن المحذوف، ومن ثمَّ يجب أن لا يُملي النحويّ قواعده على المتكلّم، ويحاصره بها، مع أنَّ المستقى من فصيح كلام العرب لا يساعد على مقولته في هذا السياق، ومن ثمَّ يجوز حذف أحد مفعولي (ظنَّ) أو كليهما، كقولنا: (أظننتَ محمدًا ناجحًا أم عليًّا؟)، فيُقال: ظننتُ عليًّا، أي: ظننتُ عليًّا ناجحًا، فحُذف المفعول الثاني (ناجحًا). وإنَّما جاز حذف أحدهما، كما جاز حذف أحد طرفي الإسناد (المبتدأ والخبر)، إذ تقول: (من الناجح؟)، فيُقال: محمدٌ، أي: محمدٌ الناجحُ، وتقول: (من ظننتُ ناجحًا؟)، فيُقال: ظننتُ خالدًا، أي: ظننتُ خالدًا ناجحًا.

وتقول: من تظن زائرنا؟، فيقال: أظنُّ مازنًا، أي: أظنُّ زائركم مازنًا.

ثانياً: الغائيّة:

وبابها المفعول لأجله أو المفعول لـه، جاء في التعريفات: «الغاية ما لأجله وجود الشيء»[١١].

فقد يتطلب سياق الجملة من المتكلم - أحيانًا- أن يتَّكل إلى هذه القرينة؛ لتكون معينًا له على تجلية علَّة وقوع الحدث.

والمفعول لأجله يتفق مع المفعول المطلق في أنَّه لا بُدَّ أن يكون مصدرًا، فضلًا عن النصب الذي يشترك فيه مع عدد من الوظائف النحوية الأخرى[١٢]، «ولذلك ينبغي أن يختلف عنه بشيء آخر حتى لا يكون متفقًا معه من جميع الوجوه، والوجه الذي يختلف فيه عنه أنَّه لا بُدَّ أن يكون مصدرًا من أفعال النفس الباطنة كالخوف والرغبة والحب والطمع وغيرها، ويسمى المصدر القلبي»[١٣].

وقد اشترط ابن جني في المفعول له أن يكون مصدرًا دالًّا على عذر أو سبب وقوع الفعل، إذ قال: «اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلَّا مصدرًا ويكون العامل فيه فعلًا من غير لفظه، وإنَّما يُذكر المفعول له؛ لأنَّه عذرٌ وعلّة لوقوع الفعل، تقول: زرتُكَ طمعًا في برِّك، وقصدتكَ ابتغاءً لمرضاتك، أي: زرتكَ للطمع، وقصدتك للابتغاء، قال الله عزَّ وجلّ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[البقرة: ٢٩]، أي: لحذر الموت»[١٤]. فقد نصب (حذرَ الموت) «لأنَّه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت»[١٥].

ومن صور توظيف قرينة الغائية في التحليل الإعرابي عند ابن جنّي، ما جاء في سياق تعليقه على قول البُريق بن عياض[١٦]:

فلا تنسوا أبا زيدٍ لفقدٍ
إذا الخفراتُ أجلينَ الفرارَ

قال: «قال: أجلينَ، أي: هربنَ، وفررنَ. ينبغي أن يكون الفرار هنا مفعولًا له، أي: هربنَ للفرار، ومثله من المفعول له، وفيه اللام، بيتُ الكتاب (من الرجز[١٧]:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ
مخافةً ورعلَ المحبورِ
والهولَ من تهوُّل الهُبورِ

أي: و«للهولِ»[١٨].

فالوظيفة النحويّة للعنصر (الفرار) عند ابن جنّي مفعول لأجله، أي: هربنَ للفرار، ومثلهُ ما نقله عن كتاب سيبويه، إذ إنَّ العنصر (مخافة) إنَّما هو مفعول له، وكذلك ما بعدها، أي: وللهول. وحريٌّ بالإشارة أنَّ سيبويه يُجيز مجيء المفعول لأجله نكرة ومعرفة، وقد اجتمعا في البيت المنقول عن كتابه، فكلمة (مخافة) نكرة، و(زعل المحبور) مُعرَّفة بالإضافة[١٩].

ثالثاً: المعيّة:

وبابها النحويّ المفعول معه والمضارع المنصوب بعد الواو الدالة على معنى (مع)، قال السيوطيّ: «المفعول معه هو الاسم التالي لواو المصاحبة التي بمعنى (مع)، أو ما يُطلق عليه واو المعية التي تدلّ

على المصاحبة الزمنية، أي: اقتران ما بعدها وما قبلها في الزمن»[٢٠].

وهذه إنَّما الأصل فيها العطف «والعاطفة فيها معنيان: العطف والجمع، فلمّا وضعت (مع) خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع»[٢١].

فوظيفة المعيّة دلَّت عليها الواو، جاء في الكتاب: «ومن ذلك قولهم: (شأنكَ والحجَّ) كأنَّه قال: (عليكَ شأنكَ مع الحجِّ)، ومن ذلك: (امرأً ونفسهُ)، كأنَّه قال: (دعْ امرأً مع نفسه) فصارت الواو في معنى (مع) كما صارت في معنى (معَ) في قولهم: (ما صنعتَ وأخاك)»[٢٢].

والمفعول معه عند ابن جني هو «كلّ ما فعلت معه فعلًا وذلك قولك: قمتُ وزيدًا أي: مع زيد، واستوى الماء والخشبةَ أي: مع الخشبة وما زلتُ أسير والنيلَ ولو تركتُ الناقة وفصيلها لرضعها أي: مع فصيلها...وكيف تكون وقصعة من ثريد، أي مع قصعة»[٢٣].

ويظهر من كلام ابن جنّي أنَّ السبب في نصب المفعول معه وإعمال الفعل المتقدّم في الاسم الواقع بعد (الواو) أنَّها بمعنى (مع) إذ كانت (الواو) تعمل على جمع ما قبلها بما بعدها كانت (الواو) التي بمعنى (مع) إنَّما تفيد الانضمام والاجتماع[٢٤].

وقد وضَّح ابن جنّي رتبة المفعول معه في الجملة، فقال: «ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسة جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلَّا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو: جاء البرد والطيالسةَ، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفًا على البرد...ولهذا لم يُجز أبو الحسن جئتُك وطلوع الشمس أي: مع طلوع الشمس؛ لأنَّك لو أردت أن تعطف بها هنا، فتقول: أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز؛ لأنَّ طلوع الشمس لا يصحّ إتيانه لك...»[٢٥].

ويُستقى من هذا النَّصّ أن سبب منع ابن جني تقدّم المفعول معه على الفعل أن (الواو) هذه يتجاذبها معنى المعية والعطف، فيجوز أن نستعملها للمعية فننصب الاسم الذي يأتي بعدها، ويجوز أن تكون عاطفة فنرفع الاسم الواقع بعدها، لكنَّ واو العطف تقتضي التشريك في الحكم، سواء إقترن المتعاطفان بالزمان، أم لم يقترنا، وامَّا واو المعية فتفيد الاقتران بالزمن، سواء إشتركا بالحكم أم لا، وإيضاح ذلك: أنَّ قولك: والطيالسة جاء البرد، إن صحَّ فيها معنى المفعول معه فإنَّ العطف سيكون مفقودًا؛ لأنَّها على نية تكرار العامل[٢٦]، ولهذا لم يجز (أتيتكَ وطلوع الشمس)؛ لأنَّك إن أردت التخصيص على العطف فستقول: أتيتك وأتيتُ طلوع الشمس، وهذا إنَّما لم يجز لوجود مانع دلالي، فطلوع الشمس لا يصحّ إتيانه إليك.

وممَّا يعزّز هذا الرأي ما جاء في سرّ صناعة الإعراب من قول ابن جنّي: «أمَّا الواو مع المفعول معه نحو قمتُ وزيـدًا فجارية هنا مجرى حـروف العطف،

والدلالة على ذلك أنَّ العرب لم تستعملها قطُّ بمعنى (مع) إلَّا في الموضع الذي لو إستعملت فيه عاطفة لَصلحت، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قمتُ وزيدًا، أي: مع زيد وقد كان يجوز لك فيه أن تقول: قمتُ وزيدٌ فتعطف (زيد) على ضمير الفاعل، وكذلك قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول وفصيلُها»[٢٧].

رابعاً: الظرفية:

قرينة معنوية، بابها النحويّ المفعول فيه، وهو ظرف الزمان والمكان، وإنَّما سُمّي مفعولًا فيه؛ لأنَّ الأزمنة والأمكنة ظروف تحتوي الأفعال، فصارت كالأوعية لها[٢٨].

فالظرف «كلّ اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في) وليس لفظه، نحو قولك: قمتُ اليومَ، وجلستُ مكانَك، تُريد: قمتُ في اليوم وجلستُ في مكانك»[٢٩].

وقد بيَّن ابن جنّي الشروط الواجبة فيما يؤدي وظيفة الظرفية، جاء في اللُّمع: «اعلم أنَّ الظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في) وليست في لفظه، كقولك: قمتُ اليومَ، وجلستُ مكانك؛ لأنَّ معناه قمتُ في اليوم وجلست في مكانك، فإن ظهرت(في) في اللفظ كان ما بعدها اسمًا صريحًا، وصار التضمن لـ(في)، تقول: سرتُ في يوم الجمعة، وجلستُ في الكوفة، والظرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان»[٣٠].

ومن النصوص اللغوية التي وقف عندها ابن جنّي، قوله تعالى:﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، إذ ذكر رأي أستاذه أبي علي الفارسيّ الذي أعرب كلمة (الشهر) ظرف زمان وليس مفعولًا به، فقال: «وكان أبو علي – رحمه الله– يرى أنَّ نصب (الشهر) هنا إنَّما هو على الظرف ويذهب إلى أنَّ المفعول محذوف، أي: فمن شهِد منكم المِصر في هذا الشهر فليصمه»[٣١].

وتحدث ابن جنّي عن التعلق النحوي للظرف، فإذا وقع الظرف خبرًا – مثلًا– فيُقدّر له حدثًا محذوفًا يتعلق به، إذ لا يمكن للظرف أن يتعلق بالمبتدأ؛ لأنَّ المتعلِّق والمتعلَّق به شيء واحد، جاء في سرِّ صناعة الإعراب: «وإذا كان ما يُنطق في كثير من الكلام قد تُصيّره إلى أن يجري مجرى ما قد سقط حكمه وصار غير معتدٍ به... وذلك قولك: زيدٌ خلفكَ، فأصل هذا زيدٌ مستقرٌ خلفك فحُذِف اسم الفاعل للعلم به وأُقيم الظرف مقامه وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف وصار موضع الظرف رفعًا لأنَّه خبر للمبتدأ... وأنت مع هذا لو شئت لأظهرته، فقلت: زيدٌ مستقرٌ خلفَكَ»[٣٢].

ويُستقى من نصِّ ابن جنّي المذكور آنفاً أنَّ الظرف ليس عنصرًا إسناديًا وعندما يقع في موضع الخبر لا بُدَّ له من فعل أو ما هو بمعنى الفعل ليتعلّق به ويكون وعاءً لحدثه، ومن هنا تظهر الحاجة الملحّة إلى تسخير ظاهرة التقدير لحلِّ الإشكال والإفلات من شباكه، فقد عالج ابن جنّي الجمل التي من قبيل:

(زيدٌ خلفك) على أنَّ الظرف (خلفك) ليس هو الخبر في الحقيقة، وإنَّما الخبر الحقيقي هو ما تعلَّق به الظرف، وقد قدَّر هذا المحذوف بـ(مُستقِرّ)، لكنَّه أطلق على الظرف (خلفك) خبرًا لنيابته عن الخبر، فأصل العمل في الظروف إنَّما يكون للأفعال أو ما ينوب عنها من المشتقات (اسم الفاعل – اسم المفعول– الصفة المشبهة– اسم التفضيل– صيغ المبالغة)[٣٣].

خامساً: التَّوكيد والتَّحديد:

وهي قرينة معنوية تدلّ على المفعول المطلق، وسُمّي المصدر بعد فعله مفعولًا مطلقًا؛ «لأنَّ الفاعل يُحدثه ويُخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال متعدية إليه سواء أكانت تتعدى الفاعل أم لا تتعداه... فيُنصب هذا المصدر بالفعل أو بمثله»[٣٤] وقد حدَّه النحويون بأنَّه: «المصدر المنتصب توكيدًا لعامله أو بيانًا لنوعه أو عدده، نحو: ضربتُ ضربًا، وسرتُ سيرَ زيدٍ، وضربتُ ضربتين»[٣٥].

وقد راقب ابن جنّي هذه القرينة المعنوية بالدرس، وقد أطلق على الوظيفة النحوية مصطلح المفعول المطلق والمصدر في الوقت نفسه.

جاء في اللُّمع، في باب (المفعول المطلق وهو المصدر): «اعلم أنَّ المصدر كلّ اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب به، تقول: قمتُ قيامًا وقعدتُ قعودًا»[٣٦].

فقد اشترط ابن جنّي فيما يؤدي هذه الوظيفة أن يكون فضلة دالًا على الحدث، وحالته الإعرابية النصب، يُجاء به غير مُقيَّد بزمن محدد؛ لأنَّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان، أمَّا المفعول المطلق فيُراد به توكيد الحدث فقط وتقرير معناه، ومن ثمَّ كان الأصل فيما يقع هذا الموقع أن يكون مصدرًا.

ثمَّ بيَّن الأغراض الدلالية لوظيفة المفعول المطلق بقوله: «وإنَّما يُذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاث أشياء، وهي توكيد الفعل وبيان النوع وعدد المرات، وتقول في التوكيد: قمتُ قيامًا وقعدتُ قعودًا، وتقول في التبيين: قمتُ قيامًا حسنًا وجلستُ جلوسًا طويلًا، وتقول في عدد المرات قمتُ قومتين وقعدتُ قعدتين، وضربتُ ثلاث ضربات»[٣٧].

ونـدرك من النَّصّ المسوق آنفًا أنَّ الأغـراض الدلالية التي يُساق من أجل بيانها المفعول المطلق إنَّما غرضان.

١. **توكيد الحدث**، نحو: قمتُ قيامًا، وقعدتُ قعودًا.

٢. **بيان النوع والكم**:

أ. بيان نوع الحدث، نحو: قمتُ قيامًا حسنًا، وجلستُ جلوسًا طويلًا.

ب. بيان عدد مرات حدوث الفعل، نحو: قمتُ قومتين، وقعدتُ قعدتين.

والجامع بين هذين الضربين من المفعول المطلق إنَّما هو الحدث، جاء في الخصائص: «وهذا طريق المصدر لَمَّا كان جنسًا لفعله، ألا ترى أنَّه إذا قام قومة

واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام وإذا قام مائة قومة كان منه قيام»[٣٨].

يقول الدكتور محمد حسين أبو الفتوح معلقًا على أقسام المفعول المطلق: «والقسم الثاني من قسمي هذا المصدر المستعمل مفعولًا مطلقًا هو مؤقت... مثل ضربتُ ضربتين أو ضربًا شديدًا، فهذه المصادر فيها زيادة على ما دلَّ عليه الفعل؛ وذلك لأنَّ النوع الأوَّل هو المصدر المُبهم: مثل ضربتُ ضربًا يدلّ على جنس الضرب (الحدث) مُبهمًا من غير دلالة على معنى زائد، وهو في هذا مثل جاء القوم كلّهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم، ولكنّ النوع الثاني فيه زيادة، حيث دلَّ على الحدث (معنى الفعل) زائدًا الكيفية أو الكمية، مثل: ضربتُ ضربًا شديدًا أو ضربتُ ضربتين»[٣٩].

وقد لاحظ ابن جنّي أنَّ هذه الوظيفة النحوية قد تُسبق بفعل ليس من جنسها، بل يرتبط معها بعلاقة ترادف دلالي، فيعمل فيها النصب، جاء في اللُّمع: «ويعمل أيضًا فيما كان ضربًا من فعله الذي أُخذ منه، تقول: قعد القرفصاء... ورجع القهقرى»[٤٠].

وقد ينوب ضميره العائد إليه عن وظيفة المفعولية المطلقة، قال ابن جنّي: «وجه المبالغة في نحو هذا كقولهم: جُنَّ جنونه وضلَّ ضلالها...ومنه عندي قوله تعالى:﴿فَاذْكُرُواْ اللَّه كَذِكْرِكُمْ آبَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أي: أو ذكرًا أشدّ ذكرًا، فجعل للذكر ذكرًا على وجه المبالغة الذي ذكرناه»[٤١].

ويُستقى من هذا النَّصّ أنَّ وظيفة المفعولية المطلقة قد توارت وناب عنها الضمير العائد (كم)، وتقدير الكلام: (فاذكروا الله ذكرًا كذكركم)، وهو – هنا– غير مؤكِّد للفعل؛ لأنَّ الغرض منه بيان نوع الفعل لا تأكيد الفعل (أذكروا)، أي: تأكيد الحدث، قال النحّاس: «فاذكروا الله كذكركم آباءكم، الكاف في موضع نصب، أي: ذكرًا كذكركم، ويجوز أن يكون في موضع الحال»[٤٢].

سادساً: الملابسة للهيئات:

وهي «قرينة معنوية على إفادة معنى الحال، بواسطة الاسم المنصوب، أو الجملة مع الواو ودونها»[٤٣]، وتعمل هذه القرينة على «تخصيص عموم الدلالة في الإسناد وتوضيح قرينة الإسناد»[٤٤].

والحال عند ابن جنّي هو: «وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأمَّا لفظها فإنَّها تأتي نكرة بعد معرفة قد تمَّ عليها الكلام»[٤٥].

فالأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، أمَّا الحال فلا يكون إلَّا نكرةً.

وقد إتخذ ابن جنّي من قرينة الملابسة دليلًا على ضرورة كون صاحب الحال معرفة، جاء في سر صناعة الإعراب: «ومثلُ ذلك من الجمع عَرفات وهي معرفة؛ لأنَّها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة... ويدلُّ على كونها معرفة ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم: هذه عَرفاتٌ مباركًا فيها، فانتصاب الحال

بعدها يدلّ على كونها معرفة»[٤٦].

وقد رصد ابن جنّي صاحب الحال المعرفة في سياق تحليله لقول الشاعر؛ مناف بن رِبع الجُرَبيّ[٤٧]:

وآخـــر عـــريـــانٍ تـعـلَّـق ثـوبُـهُ
بـأهـدابِ غُصنٍ مُـدبـرًا لم يُقاتلِ

إذ قـال: «يكون (مـدبـرًا) حـالًا من الضمير في عريان ويجوز أن يكون حالًا من الضمير (الهاء) في ثوبه»[٤٨].

ويُفهم من هذا النَّصّ أنَّ صاحب الحال لا بُدَّ أن يكون معرفة، فنلاحظ أنَّه أجاز أن يكون صاحب الحال إمَّا الضمير المستكن في (عُريان)، وإمَّا الهاء في (ثوبه)، أي من المضاف إليه.

وفي هذا المقام نشير إلى أنَّ صاحب الحال قد يأتي نكرة، فيلزم وجود مسوّغ لذلك، كتقديم الحال على صاحبها النكرة، نحو: أقبلَ حافظًا رجلٌ، أو يكون مسبوقًا بنفي أو شبه نفي، مثل: ما جاء رجلٌ راكضًا، وهل جاء رجلٌ راكضًا؟[٤٩].

وقد شبّه ابن جنّي الحال بالظرف، إذ قال: «ويؤكّد الشبه أنَّك قد تُعبِّر عن الحال بلفظ الظرف، ألا ترى قولك: جاء زيدٌ ضاحكًا في معنى: جاء زيد في حال ضحكه وعلى حال ضحكه»[٥٠].

ويـشرح ابـن جنّي أنـواع العوامل التي تعمل في الحـال، فهي عنده على ضربـين: متصرّف وغير متصرّف[٥١]، وقد وظَّف هذه المقولة في سياق حديثه عن جواز تقديم الحال على العامل وصاحب الحال من عدمه، إذ قال: «فإذا كان العامل متصرفًا جاز تقديم الحال عليه، تقول: جاء زيدٌ راكبًا، وجاء راكبًا زيدٌ، وراكبًا جاء زيدٌ...فإن لم يكن العامل متصرفًا لم يجز تقديم الحال عليه، تقول: هذا زيدٌ قائمًا، فتنصب قائمًا على الحال بما في هذا من معنى الفعل...فكأنّك قلت: أُنبه عليه قائمًا»[٥٢].

ويضيف: «ولو قلت: قائمًا هذا زيدٌ لم يجز؛ لأنَّ هذا لا يتصرّف، وتقول: زيدٌ في الدار قائمًا فتنصب قائمًا على الحال، ولو قلت: زيدٌ قائمًا في الدار لم يجز لأنَّ الظرف لا يتصرّف، وتقول: مررتُ بزيدٍ جالسًا، ولو قلت: مررتُ جالسًا بزيد والحال لزيد لم يجز لأنَّ حال المجرور لا يتقدّم عليه»[٥٣].

وقد وظَّف ابن جنّي معطيات هذه المقولات في تحليله النحويّ، جاء ذلك في سياق توجيهه لقوله تعالى:﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧]، إذ أعرب (خُشَّعًا) حالًا تقدّمت على صاحبها والعامل فيها[٥٤].

وتقع الحال جملة كما تقع مفردًا، تقول: (جاء عليٌّ يضحك)، و(جاء محمد وهو يضحك)، والجملة التي تقع حالًا لا بُدَّ من احتوائها على رابط لفظي «لأنَّ الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالًا فلا بُدَّ فيها ممّا يُعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يُتَوهم أنَّها مستأنفة»[٥٥].

وهـذا الرابط اللفظي إمَّـا أن يكون الـواو التي تُسمّى واو الحال أو الضمير أو كلتيهما معًا، جاء

في سرّ صناعة الإعراب: «وأمَّا الواو التي للحال فنحو قولك: مررت بزيدٍ وعلى يده بازٍ، أي: مررتُ به وهذه حالهُ، ولقيتُ محمدًا وأبوه يتلو، أي لقيتهُ وهذه حاله، ولا يقع بعد هذه الواو إلَّا جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، ولو قلتَ: كلمتُ محمدًا وقام أخوه وأنت تريد معنى الحال لم يجز إلَّا أن تريد معنى قد، كأنَّك قلت: كلمتُ محمدًا وقد قام أخوه، وذلك أنَّ (قد) تُقرب الماضي من الحال حتى تُلحقهُ بحكمه أو تكاد، ألا تراهم يقولون: (قد قامت الصلاة) قبل : حال قيامها وإنَّما جاز ذلك لمكان قد»[٥٦].

وقد تقع الجملة حالًا وليس فيها الواو أو الضمير الرابط، وذلك لأنَّ الموقف يكشف عن أنَّها حال والرابط ملحوظ فيها، وذلك ماثل في رصد ابن جنّي لقول الشاعر غاسل بن غُزّية الجُربيّ[٥٧]:

ثمَّ انْصَبَبْنا جبال الصُّفرِ مُعرِضةٌ

عـن اليـسـارِ وعـن أيماننا جَـددُ

إذ قال: « قوله: (جبال الصُّفر معرضةٌ) جملة في موضع الحال من (نا) والجملة إذ جرت حالًا لم يكن لها بُدٌّ، إمَّا من الحرف الرابط وهو الواو، وإمَّا من الضمير وإن اجتمعا كان أقوى... وليس في قوله (جبال الصُّفر معرضةٌ) حرف رابط ولا ضمير راجع، فالحرف لا يَحسُن إضماره وحذفه لقلّة ذلك... فإذا كان كذلك عدلتَ إلى تقدير حذف الضمير لاتساع ذلك، فكأنَّه قال: (جبال الصُّفر عن اليسار منّا)»[٥٨].

يُفهم من هـذا النَّصّ أنَّ جملة (جبال الصُّفر معرضةٌ) وقعت في موضع الحال من الضمير(نا) في قوله (انصببنا)، وقد خلت هذه الجملة من الحرف الرابط (الواو أو الضمير الراجع)، إذ بيَّن ابن جنّي أنَّ الحرف لا يُحسن حذفه وإضماره لقلّة ذلك، ومن ثُمَّ لجأ إلى تقدير ضمير رابط محذوف لاتساع ذلك وشيوعه، فأصل التركيب يكون: (جبال الصفر عن اليسار منّا معرضةٌ).

سابعاً: الإخراج:

وهي قرينة معنوية تندرج تحت قرينة التخصيص، وبابها المستثنى، وهذا المستثنى لا بُدَّ من أن تسبقه وسيلة لفظية تنهض بتعيينه، إذا ما توافرت خصائصه في التركيب، وتُعدّ (إلَّا) أم هذا الباب تشاركها وسائل أخرى تقوم بوظيفة إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها[٥٩]، جاء في الكتاب: « فحرف الاستثناء (إلَّا)، وما جاء من الاسماء فيه معنى (إلَّا) فغير وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلّا و(لا يكون) وليس وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات»[٦٠].

يقول أبن جنّي في هذا السِّياق: « ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئًا ممَّا أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولي عليه (إلَّا)، وتشبّه به أسماء وأفعال وحروف، فالاسماء غير وسوى والأفعال ليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا والحروف حاشا وخلا»[٦١].

ولا بُدَّ من تضافر أمور عدةّ في التركيب ليشغل

العنصر التركيبي وظيفة المستثنى، فلا بُدَّ من أن يكون «منصوبًا، وأن يكون واقعًا بعد إلَّا، أو واقعًا بعد غير وسوى المنصوبتين، وهو مجرور بالإضافة، وأن يكون الكلام تامًا موجبًا، أو غير موجب بشرط اختيار النصب في الاسم الواقع بعد إلَّا، أو نصب غير وسوى، وينضم إلى ذلك كون الاسم خارجًا عن الحكم المقرَّر لما قبله إثباتًا أو نفيًا»(٦٢).

جاء في اللُّمع: «فإذا إستثنيا بإلَّا من موجب كان ما بعدها منصوبًا على كلّ حال، تقول: قام القوم إلَّا زيدًا ورأيتهم إلَّا زيدًا ومررتُ بهم إلَّا زيدًا نصبتَ المستثنى»(٦٣).

فإن كان ما قبلها ليس موجبًا «أبدلت ما بعدها منه، تقول: ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ وما رأيت أحدًا إلَّا زيدًا... ويجوز النصب على أصل الباب»(٦٤).

وقد اعتمد ابن جنّي هذه المقولات في الإجراء التحليلي، إذ علَّق على قول البريق بن عياض(٦٥):

فأصبحتُ لا أدعو من الناسِ واحدًا

سوى وِلـدةٍ في الـدّارِ غيرَ حكيمِ

إذ قـال: «لـك أن تجعل (سـوى) صفةً لواحد و(غير حكيم) إستثناءً، ولك أن تقلب هذا فتجعل (غير حكيم) صفةً لـ(واحد) و (سـوى) استثناءً، والوجه الأوَّل كراهية للفصل بين الصفة الموصوف بالإستثناء»(٦٦).

يتضح من النَّصّ المسوق آنفًا أن ابن جنّي قد وجّه (سوى) توجيهين اثنين: أمَّا الأوَّل فيمكن أن تكون صفة لواحد و(غير حكيم) مستثنى، أمَّا التوجيه الآخر: فهو أن تجعل (سوى) مستثنى و(غير حكيم) صفة لكلمة (واحد) وهذا التوجيه ضعيف -عنده- كراهية فصل الصفة (غير حكيم) عن موصوفها (واحدًا) بالاستثناء(٦٧).

الخاتمة

- تُبيّن معطيات البحث أن ابن جني قد اتّكل في تحليلاته النحوية على قرينة التخصيص، وقد ظهر ذلك جليًّا في تطبيقاته أثناء تناوله للنصوص، ممَّا يؤكد وعيه لهذه القرينة وتوظيفه لها في تحليلاته النحوية للكشف عن العلاقات بين الوظائف النحوية التي تُشكّل التراكيب.

- شكّل المعنى عند ابـن جني مطلباً حيوياً للوصول إلى التحليل النحوي، إذ ألفيناه يربط بين فَهْم المعنى وعلاقات التركيب، فإذا كان ثمّة خروج عن السّمت المألوف فإن ذلك لإرادة معنى معين.

الهوامش

(١) التطبيق النحوي: ١٩٥، ويُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٠٥.

(٢) يُنظر: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي(بحث): ٤٢.

(٣) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤.

(٤) الوظائف الدلالية للجملة العربية: ١١٣.

(٥) الخصائص:١/ ٢٥٩، ويُنظر: اللمع: ٥١.

(٦) المحتسب:١/ ٦٥.

(٧) سرّ صناعة الإعراب:١/ ١٣٦.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) اللُّمع: ٥٢.

(١٠) شرح المُفصَّل: ٧/ ٨٣.

(١١) التعريفات: ١٦١.

(١٢) يُنظر: بناء الجملة العربية: ١٤٧.

(١٣) المصدر نفسه، ويُنظر: معاني النحو: ٢/ ٢٢٩.

(١٤) اللُّمع: ٥٨.

(١٥) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٧، ويُنظر: الوجيز: ١/ ١٧٧.

(١٦) يُنظر: شرح أشعار الهُذليين (السُكَّريّ): ٢/ ٦٨٤.

(١٧) البيت للعجَّاج، يُنظر: ديوانه: ١/ ٣٥٤-٣٥٥.

(١٨) التمام: ٨٩.

(١٩) ينظر الكتاب ١/ ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٥.

(٢٠) المطالع السعيدة: ٢٣٣، ويُنظر: معاني النحو: ٢/ ٢٣٨.

(٢١) شرح المُفصَّل: ٢/ ٤٩.

(٢٢) الكتاب: ١/ ٢٧٤.

(٢٣) اللُّمع: ٦٠.

(٢٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ٢/ ٧٩.

(٢٥) الخصائص: ٢/ ٤٠٧.

(٢٦) يُنظر: معاني النحو: ٢/ ٢٣٨، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٦٤.

(٢٧) سرّ صناعة الإعراب: ١/ ١٢٧.

(٢٨) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٩١، وهمع الهوامع: ٢/ ١٣٨، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٧.

(٢٩) الوظائف الدلالية للجملة العربية: ١٤٠.

(٣٠) اللُّمع: ٥٥.

(٣١) الخصائص: ٢/ ٣٩٧.

(٣٢) سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧٥٥.

(٣٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٧٥.

(٣٤) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ٨٠.

(٣٥) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٩، ويُنظر: شرح الأشموني: ١/ ٤٦٦.

(٣٦) اللُّمع: ٤٨.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) الخصائص: ١/ ٩٤.

(٣٩) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ٨٤.

(٤٠) اللُّمع: ٤٩.

(٤١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٠٥.

(٤٢) إعراب القرآن للنحّاس: ١/ ١٠٣.

(٤٣) اللّغة العربية معناها ومبناها: ١٩٨.

(٤٤) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٣٩.

(٤٥) اللُّمع: ٦٢.

(٤٦) سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٢-٤٦٣، ويُنظر: الكتاب: ٣/ ٢٣٣.

(٤٧) يُنظر: شرح أشعار الهذليين (السكري): ٢/ ٦٨٤.

(٤٨) التمام: ٦٢.

(٤٩) يُنظر: معاني النحو: ٢/ ٢٩٠-٢٩١، وبناء الجملة العربية: ١٥٥.

(٥٠)سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٢٩٢، ويُنظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ: ١/ ٤٧٨.

(٥١)يُنظر: اللُّمع: ٦٢.

(٥٢)المصدر نفسه: ٦٣.

(٥٣)المصدر نفسه، ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب:٢/ ٣٨٢.

(٥٤)يُنظر: الخصائص: ٢/ ٤٠١.

(٥٥)شرح المُفصَّل: ٢/ ٦٦.

(٥٦)سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٢٨٥.

(٥٧)يُنظر: شرح أشعار الهُذليين (السكري): ٢/ ٨٠٦-٨٠٧.

(٥٨)التمام: ١٢١-١٢٢.

(٥٩)يُنظر: بناء الجملة العربية: ١٧٠.

(٦٠)الكتاب: ٢/ ٣٠٩، ويُنظر: الاستثناء في القرآن الكريم، نوعه وحكمه وإعرابه: ١٠.

(٦١)اللُّمع: ٦٦.

(٦٢)بناء الجملة العربية: ١٧١.

(٦٣)اللُّمع: ٦٦.

(٦٤)المصدر نفسه.

(٦٥)ينظر: شرح أشعار الهذليين (السكري): ٢/ ٧٤٥.

(٦٦)التمام: ٩٣-٩٤، ويُنظر: المحتسب:٢/ ٢٥٠.

(٦٧)يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٢٤، وهمع الهوامع: ١/ ٢٧٩، وحاشية الصَّبَّان: ٢/ ١٩.

المصادر والمراجع

* - الاستثناء في القرآن الكريم، نوعه، حكمهُ، إعرابه، الحسن حسن طه، مطبعة الزهراء الحديثة ـ مصر ـ د. ت.

* - أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، الدكتور محمد حسين أبو الفتح، مكتبة لبنان ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٥م.

* - البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، عبدالله بن أحمد القرشي، تحقيق: د. عياد التبيتي بيروت ـ ١٩٨٦م.

* - بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.

* - التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٣م.

* - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السُكَّريّ، لأبي الفتح عثمان ابن جنّي ت(٣٩٢هـ)، حققه وقدّم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق القيسي، أحمد مطلوب، وراجعه د. مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

* - التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق الدكتور حسن محمود هنداوي، ط١، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ـ الكويت ـ ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

* - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٩٤هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الازهر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

* - الجملة العربية تأليفها وأقسامها. الدكتور

فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن ـ الطبعة الثالثة، (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م).

* – حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبّان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط/ ١ (١٤١٧هـ –١٩٩٧م).

* – الخصائص، ابو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق، محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر، ط١، ٢٠١٥م.

* – سر صناعة الاعراب لأبي الفتح عثمان بن جنّي المتوفى (٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ ٢ (١٤١٣هـ ـ١٩٩٣م).

* – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر دار التراث – القاهرة، ط/ ٢٠، (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠).

* – شرح اشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار احمد فرّاج، مكتبة دار العروبة القاهرة ـ مصر، د. ت.

* – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط/ ١ (١٣٧٥هـ– ١٩٥٥م).

* – شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م.

* – شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ـ ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

* – في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

* – القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي و مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب، مج ١١، ج١، يصدرها مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط (المملكة المغربية).

* – الكتاب (كتاب سيبويه)لأبي بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

* – اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط/ ٦ القاهرة ـ عالم الكتب، ٢٠٠٩م.

* – الوظائف الدلالية للجملة العربية (دراسة لعلاقات العمل النحوي بين التنظير والتطبيق)، تأليف الدكتور محمد رزق شُعير، تقديم، الدكتور عبده الراجحي، ط١، القاهرة مكتبة الآداب، ٢٠٠٧ م.

* – المحتسب في تبيين وُجُوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني،

تحقيق على النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، جمهورية مصر العربية، وزارة الاوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية لجنة احياء كتب السنة ـ القاهرة، (١٤٣٠هـ ـ ٢٠١٤م).

* – المطالع السعيدة، السيوطي، تحقيق : د. طاهر حموده، الدار الجامعية ـ الاسكندرية، ١٩٨١م.

* – معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو اسحاق الزجّاج(ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت ط/ ١، (١٤٠٨هـ –١٩٨٨م).

* – معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

* – معجم التعريفات للعلّامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة (د. ط) (د. ت).

* – المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسين احمد، منشورات دار دجلة، المملكة الاردنية الهاشمية ـ عمان ـ ط١، ٢٠٠٧م.

* – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية مصر – (د. ط) (د– ت).